

Distr.: General
6 October 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البنود ٧٤ (د) و (ر) و (خ) و (ذ) من

جدول الأعمال

نزاع السلاح العام والكامل

نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة

نزاع السلاح النووي

تخفيض الخطر النووي

متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة

النووية أو استخدامها

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢ ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

٢ ماليزيا

* ورد هذا الرد بعد تقديم التقرير الرئيسي.



ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

ماليزيا

[٣٠ أيلول/سبتمبر]

لقد مرت ٢٥ سنة على عقد الجمعية العامة لدورتها الاستثنائية الأولى المخصصة لزرع السلاح في عام ١٩٧٨. وفي تلك الدورة، اتفقت الدول الأعضاء على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر يهدد البشرية وبقاء الحضارة. وتعتقد ماليزيا أن هذا الخطر لا يزال قائما أكثر من أي وقت مضى.

وتظل الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها قرارا تاريخيا حاسما في مجال نزع السلاح. فالخلاصة التي استنتجتها المحكمة بالإجماع والتي مفادها أن ثمة التزاما قانونيا لا يقضي فحسب بالسعي بحسن نية إلى نزع السلاح بجميع جوانبه بل والإهاء المبكر للمفاوضات المتعلقة به، تشكل دعوة قانونية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. كما تتماشى مع التعهد الرسمي الذي قطعه الدول الأعضاء على نفسها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولم يجرز إلا القليل من التقدم نحو نزع السلاح النووي في السنة الماضية. فلا تزال مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أن للدول الحائزة للأسلحة النووية خططا لاستحداث أسلحة نووية جديدة وكذا خططا لإمكانية استخدامها مستقبلا في النزاعات العسكرية. وقد شهد المجتمع الدولي أيضا قرار دولة طرف الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وثمة أيضا إمكانية اتخاذ دول أطراف أخرى لقرار الانسحاب من المعاهدة.

وتظل ماليزيا ملتزمة بهدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل في العالم، ولا سيما نزع السلاح النووي. ونحن مقتنعون بأن الدفاع الوحيد ضد الكارثة النووية هو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، سنواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وستظل ماليزيا تقدم، للسنة التاسعة على التوالي، قرارا بشأن فتوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. ونحن مقتنعون أنه سيظل يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، على غرار ما مضى. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ أحكام القرار ٨٥/٥٧ بحسن نية وفقا للتعهد الذي قطعه قادتنا على أنفسهم في قمة الألفية - "بالسعي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل،

وبخاصة الأسلحة النووية، وعلى إبقاء الخيارات مفتوحة أمام تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل اللازمة للقضاء على الأخطار النووية“.

وما فتئت ماليزيا تعمل بنشاط مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية. وسنواصل العمل بصورة وثيقة مع جيراننا في الرابطة في سعينا المشترك من أجل تشجيع انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

ويوفر النهج المتعدد الأطراف تجاه نزع السلاح مقياسا حقيقيا لترع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا الغاية، تعتقد ماليزيا أن من واجب جميع الدول الأطراف في المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بتزع السلاح أن تلتزم التزاما تاما بأحكامها وتنفيد بها. كما ينبغي بذل كل جهد لتعزيز هذه المعاهدات و الاتفاقات.